بل المقصود كمال الكراهه مع كمال اظهارها ولعله هو المراد لكنه حذف لان اعتباه بشيء
اظهار الكراهه يدل في الجمله على كمالها وشدتها قوله لدلالة الخ عليه بالمطابقه
فيه مسامحه اذ ليس معنى لا يعني المطابقي كمال اظهار الكراهه بل معناه الكراهه
الشديده التي يحصل باسناد اللفظ فيها كمال اظهارها واظهار كمالها قوله وكونها
مطابقه الخ جواب عما قال انه ليس معنى لا يعني المطابقي الا طلب اكثف عن الاقامه
لانه موضوع للنهي واما كمال اظهار كراهة الاقامه فمن لوازمه ومقتضاته
فتكون دلالته عليه بالالتزام وتقرير الجواب ان لا يعني عندي صار حقيقه في كراهه
الاقامه وحصل باسناده فيها اظهار كراهه الاقامه فان قلت فمن اين
تحصل كمال اظهار الكراهه الذي هو المراد قلت ظاهر كلامه في الشرح
ان التاكيد بالنون هو الذي يدل على كمال ذلك فيكون الفعل المنهي دالا على اصل
الاظهار والنون المؤكده على كماله وفيه نظر لان المستفاد من قول المصنف
بالمطابقه مع التاكيد ان التاكيد امر زائد على دلالته لا يفهم بالمطابقه على كمال
اظهار الكراهه فلا يكون للنون مدخل في افاده هذا الكمال نعم لو حمل قوله
مع التاكيد حالا من الضمير المجرور في دلالته على ان يكون الضمير عائدا الى الفعل
مجردا عن التاكيد اي لدلالة الفعل والتاكيد عليه اي على كمال اظهار الكراهه
لكان ما في الشرح واضحا لكن عبارة الشرح اخرا وهي قوله خلافا لرجل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهه منه لا فامته لست بالمطابقه مع انه ليس فيه
شيء من التاكيد بالنون هذا الوجيه وايضا يلزم ان لا يكون رجل دالا على هذا المراد
بالالتزام مع انهم ادعوا دلالته بالالتزام الا على اظهار الكراهه وكالتاكيد
فيه حتى يدل على كمال الاظهار ولكن ان يقال ان قولنا لا يفهم مجردا عن النون
وقولنا رجل يدل كلا منهما على كمال اظهار الكراهه وان احلفنا في ان دلالته
الاول بالمطابقه والثاني بالالتزام وذلك لان الرجل اذا كره اقامه من بضاعته
فحالفه سرع العلق وربما يرمي كراهتها برمح حقيه وربما ارسله فما لا
يعنيه فيفهم منه ذلك ولا يسكر ان دلالته قوله لا يفهم او رجل على ذلك اظهر
واقوى من دلالته الرمح الخ فيه والارسال فما لا يعنيه فيهم في الجمله كمال اظهار

الكراهه

الكراهه وان بقي شيء وهو ان الاولى على هذا ان يقول السارح بل مجرد كمال اظهار
الكراهه حصوص واما قوله في الشرح والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فقد
يوجه بان المراد الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوته وان حصل اصل
الكمال بدونه وفيه قوله فلا يكون تاكيدا ان اراد بالتاكيد ما يعم اللفظي والمعنوي
يرد ان المغايره انما تدل على انه ليس تاكيدا لفظيا ولا تدل على انه ليس تاكيدا معنويا
وان اراد اللفظي فلا يدان بس وجه عدم كونه تاكيدا انما هي مع ما سبق من انه
اوفى بتاديه المراد قوله وهذا لا يتحقق في الجمله اي لتعذر مجموع الامرين لا يتحقق في
الجمل لان التاكيد المعتبر فيها لا بد ان يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد
الجمله ههنا تكريرها وحينئذ لا سبيل احد هما عن الاول هذا الوجه سواء كان في الجمل التي
لها محل من الاعراب او غيرها من الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا تصور فيها ما هو المقصود
بالشبه فلا امتياز فيها بهذا الاعتبار فاسقي مجموع الامرين في الجمل اما التي لها محل
باسناد الاول واما التي لا محل لها فباسنادها معا فلذلك قال لا يتصور
في الجمل ما هو بمنزله بدل الكل مما قبله كما في شرح الفوائد
العضائيه ما يدل على جواز جعل الجمله من الجمل بدل الكل من الكل حيث قال في
قولنا ضعفا ما الاسودين معنا بالما والتمر ان كان المقصود ذكر الجمله الثانيه
وذكر الاولى توطيه لها كانت الجمله الثانيه بدلا من الاولى بدل الكل من الكل
وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانيه لسانها كانت الجمله الثانيه عطف
بيان للاولى او تاكيدا لها وتوبد ما ورد عليه كلامه من جواز جعل الجمله الثانيه
بدل الكل من الجمله الاولى انه لا تباين بين بدل الاشتمال والتاكيد المعنوي في الجمل
التي لها محل من الاعراب الا باعتبار ان الجمله الاولى على جعل الجمله الثانيه بدل الاشتمال
منها يجب ان تكون غير وافيه بتمام المراد او بمنزله غير الواقعه فيعاد ذكرها ثانيه لجعله او
اوفى على ما يستفاد من المصدق المراد فان ذكر بمنزله قصد السبه في المفردات
خلاف التاكيد فان الجمله عند شيخنا جمله اخرى هي تاكيد معنوي لها واقعه تمام